

مرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم مجلس الاوقاف السنية والجعفرية وادارتهما

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
بعد الاطلاع على الأمر الاميرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ ،
وحسب مقتضيات المصلحة العامة ،
وبناء على ما ارتأيناه من تكليف وزير العدل والشؤون الاسلامية مسئولية الاشراف على
شؤون الاوقاف ،
وبعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد السنة المالية وقواعد اعداد
الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامى ،
وعلى المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء ديوان الموظفين ،
وبناء على عرض وزير العدل والشؤون الاسلامية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتى :

المادة الاولى

يتولى الاشراف على شؤون الاوقاف السنية والجعفرية مجلس لكل منهما •
ويكون المجلسان هيئتين مستقلتين تلحقان بوزير العدل والشؤون الاسلامية الذى له سلطة
الاشراف عليهما •
ويتولى كل مجلس ادارة الاوقاف التابعة له واستغلالها وصرف ايراداتها وحفظ اعيانها
وتعميرها وفقا لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين وبمقتضى احكام الشريعة الاسلامية •

المادة الثانية

يشكل مجلس الاوقاف من رئيس وثمانية اعضاء ويشترط فى عضو المجلس الا يقل سنه عن
ثلاثين سنة وان يكون ممن عرفوا بالخبرة والامانة •
ويختار المجلس فى اول اجتماع له نائبا للرئيس يتولى مهام الرئيس اثناء غيابه •

المادة الثالثة

تكون المدة الاولى لمجلس الاوقاف اربع سنوات كاملة تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين ،
وبعد انتهائها تنتهى عضوية اربعة من اعضاء المجلس يختارهم وزير العدل والشؤون الاسلامية
بعد التشاور مع رئيس المجلس • ويراعى دائما بعد ذلك وكل اربع سنوات انتهاء عضوية اربعة من
اعضاء المجلس الذين اتموا عضوية متصلة قدرها ثمانى سنوات وذلك فيما عدا عضوية المجلس
الاول •

واذا خلا مكان احد الاعضاء لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مدته عين بدلا منه عضو آخر
وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه •
ويصدر بتعيين الرئيس والاعضاء وباعادة تعيين اعضاء بدلا ممن انتهت عضويتهم قرار
من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير العدل والشؤون الاسلامية •

المادة الرابعة

يعقد المجلس جلساته الاعتيادية بصفة دورية كل اسبوعين ويدعوه من الرئيس أو نائبه على أن يوزع جدول الاعمال قبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الأقل .
• ويجوز لرئيس المجلس أو نائبه دعوة المجلس لاجتماع غير عادي .
ويكون اجتماع المجلس صحيحا اذا حضره اربعة من اعضاءه بالإضافة الى الرئيس أو نائبه حسب الاحوال .
وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .
• ويجوز للمجلس دعوة من يرى دعوته من الخبراء والفنيين الذين يرى الاستعانة بهم ، كما يجوز له دعوة أى موظف من موظفى ادارة الاوقاف لحضور اجتماعاته لمناقشته .

المادة الخامسة

لوزير العدل والشئون الاسلامية ان يعرض على المجلس ما يراه من موضوعات ، كما ان له دعوة المجلس للاجتماع به فى الموعد الذى يحدده للتشاور فيما يراه لازما لحسن سير العمل .

المادة السادسة

يضع المجلس لائحته الداخلية وتصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية وزير العدل والشئون الاسلامية ، اما اللوائح الادارية والمالية والحسابية فتصدر بقرار من المجلس .

المادة السابعة

تتولى ادارتا مجلسى الاوقاف السنوية والجعفرية اعداد الميزانية وعرضها على كل من المجلسين وبعد اقرار الميزانية منهما ، ترسل لوزير العدل والشئون الاسلامية للموافقة عليها قبل اصدارها .

المادة الثامنة

يكون لكل من ادارتى الاوقاف مدير من غير اعضاء المجلسين يصدر بتعيينهما قرار من رئيس مجلس الوزراء .
• ويختص مدير ادارة الاوقاف بالاشراف على الاعمال الادارية والمالية بالادارة ويعد جدول اعمال مجلس الاوقاف بالاتفاق مع رئيس المجلس ، كما يتولى اعمال امانة سر المجلس بنفسه او بمن يراه من موظفى الادارة دون ان يكون له صوت معدود فى مداولات المجلس ، ويقوم كذلك بتنفيذ قرارات المجلس .

المادة التاسعة

يرسل المجلس الى وزير العدل والشئون الاسلامية خلال مدة لاتجاوز الثلاثة اشهر الاولى من كل عام تقريراً عن اعمال وانجازات المجلس فى العام السابق ، ويرفق به صورة من الحساب الختامي بعد تدقيقه من قبل مدقق حسابات قانوني وللوزير ابداء ملاحظاته وتوجيهاته فى هذا الشأن .

المادة العاشرة

يعد مدير الادارة الهيكل الوظيفي لها ، كما يعد جدول الدرجات والرواتب بالاشتراك مع رئيس المجلس ويقوم بعرضه على المجلس لاعتماده ، ويراعى في هذا الجدول جدول الدرجات والرواتب المقررة لموظفي ومستخدمي الحكومة ، وفقا لاحكام المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء ديوان الموظفين .

المادة الحادية عشرة

تسرى على موظفي ومستخدمي الادارة جميع القوانين واللوائح والقرارات المقررة بشأن موظفي ومستخدمي الحكومة ويشمل ذلك قانون التقاعد والقرارات الصادرة تنفيذا له .
على ان يكون تعيين موظفي الادارة وترقيتهم وتأديبهم بقرار من المجلس .

المادة الثانية عشرة

يعاد تشكيل مجلس الاوقاف السنوية ومجلس الاوقاف الجعفرية وفقا لاحكام هذا المرسوم ، وينتهى التشكيل الحالي لمجلس الاوقاف بمجرد صدور التشكيل الجديد للمجلس .

المادة الثالثة عشرة

على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والشئون الاسلامية ، تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين بالنيابة
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير العدل والشئون الاسلامية
عبدالله بن خالد الخليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ : ٢٦ ذى القعدة ١٤٠٥هـ
الموافق : ١٣ اغسطس ١٩٨٥م